

النشر العلمي العربي :

أزمة نشر أم أزمة بحث ؟

« رؤية نقدية »

اعداد : الدكتور صالح خليل ابوصبع *

خلاصة :

تقدم هذه الورقة رؤية نقدية لمسألة النشر العلمي العربي . وهذه الرؤية ترى أن النشر عملية اتصالية متكاملة . ونجاح هذه العملية يتم بنجاح عناصرها متكاملة ، ولذلك قمنا بتحليلنا للمشكلة أخذين في الاعتبار السياق الذي تتم فيه عملية البحث والنشر العلمي وتأثيرها عليهما ، ثم تناولنا مشكلات البحث ، باعتبار أن البحث هو مادة النشر العلمي ، ثم عرّجنا على مشكلات النشر بجوانبها الفنية والادارية والمالية والسياسية وتقدمنا بجملة اقتراحات بخصوص مشكلات النشر والبحث العلمي متبينين وجهة نظر فحواها أن أزمة النشر لا يمكن فصلها عن أزمة البحث العلمي في الوطن العربي .

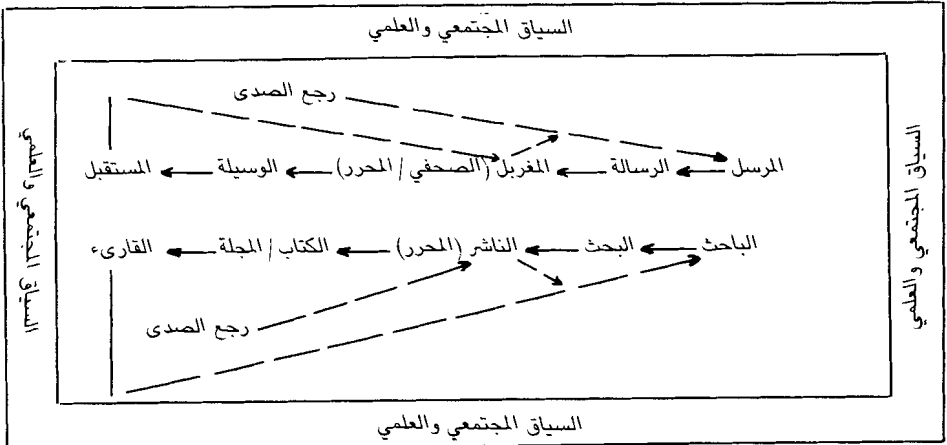
مقدمة :

تهدف هذه الورقة الى تقديم رؤية نقدية لقضايا النشر العلمي العربي . وهي تنظر الى المسألة باعتبارها مشكلة مركبة متكاملة ترتبط :

أولا : بالسياق الذي تتم فيه عملية النشر العلمي أي البيئة المجتمعية والعلمية .
وثانيا : بمشكلات يعانيتها البحث العلمي . وأخيرا ترتبط بعملية النشر بجوانبها الفنية والادارية والمالية والسياسية .

ولهذا فان تصورنا لمشكلات النشر العلمي ، لا تبدأ في حل مشكلات النشر - على الرغم من أهميتها .. وإنما تبدأ من عملية البحث العلمي ذاتها ، لا سيما أن المادة المنشورة - أعني البحث - هي الأساس في نجاح عملية النشر أو فشلها . وهذه العملية تتوافق مع عملية الاتصال وشروط نجاحها . فعملية النشر العلمي تدخل في صميم العملية الاتصالية ، إذ يقوم الباحث بارسال رسالته (البحث) والتي يستقبلها الناشر (المغربل GATE KEEPER) وبدوره يقوم بنشرها وارسالها (تسويقها وتوزيعها) والوسيلة هنا (المطبوع) ليستقبلها القارئ (المستقبل) . ونتوقع نجاح استقبال الرسالة أو فشلها ، وذلك يتم التعرف عليه من خلال رجوع الصدى أو التغذية المرتدة Feed back وتتم تلك العملية في سياقها الخاص المجتمعي والعلمي الذي يوفر لها عوامل النجاح أو الفشل . وهكذا يمكننا القول ان عملية النشر العلمي تتوافق مع عملية الاتصال كما اقترحها بيرلو Berlo في نموذج المشهور^(١) ونضيف اليه بعض العناصر الاخرى التي اقترحها باحثون آخرون مثل دور المغربل Gate Keeper الذي اقترحه ويستلي وماكلين Westley & McClean في نموذجهما للاتصال الجماهيري^(٢) . وكذلك أهمية رجوع الصدى / التغذية المرتدة ، Feed back في عملية الاتصال الذي اقترحه شانون Shanon في نموذج الحسابي للاتصال^(٣) . وأخيرا السياق الخاص الذي اقترحنه في نموذج الاندماج التكاملي للاتصال التنموي^(٤) .

ويمكن تمثيل العمليتين المتوافقتين كما يلي :



شكل (١) نموذج عملية النشر العلمي متوافقة مع عملية الاتصال الجماهيري

ولأن السياق المجتمعي والعلمي يمثل نقطة بدء لفهم المناخ الملائم لنجاح عملية النشر العلمي أو فشلها فسوف نبدأ بها دراستنا ، ثم ننتقل الى البحث العلمي ، وبعده نتحدث عن عملية النشر ومشاكلها، ونتبع ذلك ببعض الآراء المقترحة لمعالجة مشاكل النشر العلمي ثم نقدم خاتمة للبحث .

١ - أولاً : السياق المجتمعي والعلمي :

يمكن أن نحدد السياق الذي تتم به عملية النشر العلمي في مستويين :

أ - المستوى المجتمعي الكبير ، وهو يرتبط بالبيئة المجتمعية وما يعترضها من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في البلاد العربية تؤثر سلبا ويجابا على عملية البحث والنشر العلمي .

ب - المستوى المجتمعي الصغير ، ويمكن تحديده بالجامعات ومراكز البحث التي تعنى بعملية البحث والنشر العلمي ، والتي ينتمي اليها الباحثون وسوف نتناوله بشيء من التفصيل .

١ - ١ - المستوى المجتمعي الكبير :

فعلى المستوى الاول يمكن ملاحظة أنه في كثير من البلاد العربية لم يرق البحث العلمي والنشر العلمي الى أن يصبح من أولوياتها في الوقت الذي لا تستطيع فيه كثير من تلك البلاد توفير مقاعد في المدارس للتلاميذ الجدد ، وكما نلاحظ أيضا أن معظم البلاد العربية تفتقر الى توفير ضمانات للبحث العلمي وتهيئة مناخ ملائم له . وأول هذه الضمانات حرية الرأي المكفولة للباحثين . وكذلك نلاحظ أنه في كثير من البلاد العربية - على الرغم من توافر الامكانيات المادية - لا نجد فيها البنى الاساسية والتنظيمية الملائمة ، مما يعيق عملية البحث والنشر العلمي . ومازالت كذلك النظرة في هذه المجتمعات الى قدرة أبنائها على الابداع والبحث العلمي يسودها نظرة شك وريبة ، بينما تعطى الثقة المطلقة للعلماء والباحثين والخبراء الاجانب وتقدم لهم كل التسهيلات والامكانيات والمعلومات ، بينما يمكن أن تحجب كلها عن أبناء المجتمع . ويشخص لنا د.مصطفى حجازي بعضا من هذا الواقع بقوله :

«واقع هذه المؤسسات معروف تماما في مجمله في العالم العربي . وهو أقرب الى أن يكون مدعاة للقلق على المستوى الذي يعيننا في هذا المقام . فلا هو يبني المنهجية العلمية والتعامل العقلاني مع وقائع الحياة ، ولا هو يفسح المجال أمام نبذة الابداع كي تنمو ، عند الاجيال الناشئة والشابة . ذلك لانه لم يجد بعد صلته مع الحياة ولا في أهدافه ولا في مناهجه ، ولا في النظم السلطوية التي تحكمه : تلقين لمعارف قديمة ومقطوعة الصلة باحتياجات حياتنا وتدجين للناشئة في اتجاه عكسي لتوجهات المستقبل .. المدخل الى الحل على هذا المستوى يمر في تقديرنا بتأمين مناخ يستوفي شروط التفكير الابتكاري .. الانتماء الجماعي .. الصحة النفسية وديمقراطية التعبير»^(٥) .

٢ - ١ - المستوى المجتمعي الصغير :

وعلى المستوى الثاني : فانه لا يخفى على أحد أن ميادين البحث والنشر العلمي تقع بشكل أساسي على كاهل الجامعات في الوطن العربي . ويتوزع عبء أقل على مراكز البحث المحدودة .. والتي بدأت في الانتشار في الآونة الاخيرة .. كمؤشر على صحة العقل العربي في التوجه نحو السبيل الأمل لبناء مستقبل أفضل للأمة العربية .

وتكاد تنحصر مهمة الجامعات في الوطن العربي باعتبارها مصنعاً لتفرد الخريجين ولا سيما ان العناية بالجانب الكمي في مجالات التعليم الجامعي باتت على حساب الجانب النوعي ، وبدون النظر الى حاجات المجتمع الفعلية . وكما جاء في خطة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لعام ١٩٨٢ حول التعليم قولها :

«ويلاحظ في التربية العربية التأكيد على المعرفة النظرية ، وأهملت المهارات العلمية ، كما أهمل الى حد بعيد تطوير الشخصية العربية وتنمية قدراتها الابداعية ، والعناية بالقيم الانسانية والفضائل الخلقية والاتجاهات الاجتماعية»^(١)

وهذه الملاحظة تطبق على العملية التعليمية في كافة مراحلها في الوطن العربي ، وتصبح أكثر وضوحاً في المرحلة الجامعية حيث يتوقع فيها أن يتم اكتمال بناء الشخصية المتزودة بالعلم ، والقادرة على مواجهة الحياة والاسهام في بناء المجتمع .

ان الازمة الحقيقية تبدأ في غاية الجامعات وفلسفتها . ان الجامعات العربية لا تقوم على تنمية روح البحث العلمي ، بمقدار حرصها على حشو المعلومات ، وحينما تفتقد الجامعات هذا الدور في تنمية وتشجيع روح البحث عند منتسبيها ، ويصبح هدف الافراد أنذ هو تحصيل المعلومات وجمعها فحسب وان انتفى معها الجهد المبذول والممارسة العقلية الرصينة . يقول د.محمد شيا :

«وثقافة الجامعة تعنى بتثقيف العقل لا بملء الذاكرة . لكن تثقيف العقل لا يتأتى مصادفة ، وانما بعمل واع هادف وارادي تختاره هيئات الجامعة الاكاديمية والادارية وترجمه في وسائل وأدوات ومناهج تنبه في العقل طاقات ومواهب وتوقظ الذات من سياقها السلبي . إن التثقيف وفي كل فروع المعرفة هو حسب «ياردلي» حد الفلسفة وفي هذا الاطار يقوم اصرار الجامعة على تنمية روح البحث لدى مريديها ، والبحث هو تعريفاً ، الفحص المنظم في سبيل التدقيق في فكرة ما ، أو لاكتشاف معرفة جديدة . وقد تكون ملكة البحث حساً فطرياً أو مكتسبة ، لكنها تحتاج في الحالتين الى مران ودراية وخبرة وافية تعنى الجامعة بتوفيرها»^(٢) .

وليس من شك أن تحديد وظيفة الجامعة في الوطن العربي سياسي بالدرجة الاولى ولهذا فاننا اذا كنا ننظر الى دور الجامعة باعتباره دوراً مركباً متكامللاً يشتمل على التعليم ، والتدريب ، والتربية والبحث . فان تحقيق هذا الدور ينبع من اعتبار الجامعة صورة للمجتمع المثالي المطلوب احداثه على حسب تعبير د. شكري النجار الذي يقول :

«من هنا مسؤولية الجامعيين وكل القائمين على الجامعة في أن يكونوا بمستوى حقيقة

الجامعة ووظيفتها ، فالجامعة لا يمكنها أن تحقق سيادة العقل مثلا ، في وطنها اذا لم تكفل سيادته في داخلها أولا . ولا أن تبعث القوى الخيرة في مجتمعها اذا لم تكن هي قد حققت هذه القوى في صميمها . ولا أن تسهم في بناء حياة وطنها على المبادئ والقيم ، اذا لم تشد هي بناءها ذاته على نفس هذه الاسس والقواعد»^(٨) .

٣ - ١ - التفاعل بين المستوى المجتمعي الكبير والمستوى المجتمعي الصغير :
ان الدور الريادي للجامعة لا يتصور تحقيقه في مؤسسات تجعل التربية ، والبحث والتدريب على هامش انشطتها ، ولا يتصور تحقيقه كذلك ، والمؤسسات الجامعية تجعل العملية التعليمية عمادها للتلقين ، فتحرم الطالب من عملية النقاش الهادف الذي ينمي الشخصية ويعزز حرية الرأي والاعتداد به عند طرفي المعادلة التعليمية . كذلك ولا ينتظر من هذه المؤسسات الجامعية أن تؤدي دورا رياديا مادامت خطط التعليم في الجامعة لا ترتبط باحتياجات المجتمع الحقيقية .

ان تلمس أبعاد مشكلات المؤسسات التعليمية في الوطن العربي بات واضحا لدى الجهات المختصة في الوطن العربي . ولذلك نجد أن الخطة الشاملة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تؤكد على أهمية «العلاقات المتبادلة بين التربية وبين منظمات النشاط المجتمعي الاخرى ، وبينها وبين التنمية عامة»^(٩) .

واعترفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن من أولويات قطاع التربية / وقطاع العلوم مما له علاقة مباشرة في عملية البحث العلمي ما يلي :

١ - تطوير التربية للعلم والتقنية :

وذلك بارساء العلم الحديث منها في حياة المواطنين وفي نشاط المجتمع واعتماد العقلانية في مواجهة المشكلات ، تأصيلا للتقنية (التكنولوجية) في الوطن العربي ، ابداعا واستثمارا في مجالات التنمية الشاملة ومواكبة للحضارة المعاصرة واسهاما في تقدمها .^(١٠)

٢ - تنمية وادارة الموارد البشرية العلمية والتكنولوجية :

اذ لا سبيل الى تحقيق تقدم علمي الا عن طريق تنمية العنصر البشري بوصفه صانع التنمية وغايتها . وذلك عن طريق حصر القدرات القائمة منها ، ووضع سياسة متكاملة للاعداد العلمي الطويل في مختلف المراحل التعليمية ، وتأمين توسيع خبراتها القومية والعالمية ، بالتبادل والتعاون ، وتطوير مراكز البحوث وتنويعها ، والتنسيق بينها وحسن اعدادها وتجهيزها .

٣ - انشاء البنى الاساسية الضرورية التي تعتبر من أساسيات التنمية العلمية الطويلة المدى بحيث تنشأ من منظور قومي لخدمة الأقطار العربية بشكل متكامل وكامل.^(١١)

ونلاحظ في السنوات الاخيرة اهتماما كبيرا على مستوى عربي لتشخيص واقع النظام التعليمي في الجامعات العربية ، فقد طالب الدكتور (محمد نوري شفيق) مدير جامعة

الإمارات في حفل تخريج الدفعة الرابعة لطلبة الجامعة بضرورة مراجعة نظام التعليم والتدريب لاعداد الطاقات البشرية اللازمة في دولة الامارات وطالب في كلمته بضرورة برمجة التدريب العملي الميداني لتنمية المعلومات العلمية الاساسية والمهارات العملية والاتجاهات النفسية السليمة والقيم الايجابية الاسلامية عند كل متعلم وفي جميع المستويات ورأى أن القاعدة التربوية المعروفة هي أنه لا يحدث تعلم بدون عمل وتدريب. (١١).

وفي الاجتماع الأخير لوزراء التربية والتعليم والمعارف بدول الخليج الذي انعقد في سبتمبر المنصرم ١٩٨٥ تبنى الوزراء في اجتماعهم مجموعة من القرارات التي تحدد خطة متكاملة لمواجهة احتياجات خطط التنمية والتكامل ، وهذه القرارات تعطي قضية البحث العلمي حقها في القرارات ، ولذلك فاننا سنجد أن من بين ما تبناه الوزراء عددا من الاهداف والوسائل التي تهتمنا في مجال البحث العلمي . وكان من ضمن قراراتهم توفير القاعدة الضرورية للبحث العلمي وتوجه البحث العلمي لمشكلات المنطقة. (١٢) .

وفي مجال آخر يقرر الوزراء المسؤولون عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في مؤتمهم الرابع المنعقد بالجزائر عام ١٩٨٢ ، يؤكد الوزراء تحت محور الأمن الثقافي على ضرورة توفير المناخ الملائم للتفكير وحماية الابداع من كل أشكال القهر والاكراه ، والتأكيد على ضرورة التعاون المشترك ، والعناية بالطباعة والنشر والتوزيع. (١٣) .

ونلاحظ في مجالات التعاون والعمل العربي المشترك أن الكثير من المؤتمرات والندوات التي تعقد تخرج بنتائج ومقررات هامة ولكنها تظل طي الملفات تنتظر من ينفذها . ومن خلال الملاحظات السابقة يمكننا أن نتوصل الى جملة استنتاجات ترتبط بصميم عملية البحث والنشر العلمي :

أولا : الحاجة الى تنمية القدرة على الابداع والتفكير المستقل .
ثانيا : ضرورة الالتزام بمجموعة من القيم التي يجب أن تكون محورا للكتاب ، ومنطلقا لنشاط وسلوك القائمين على التعليم والبحث .
ثالثا : الحاجة الى ربط العملية التعليمية والبحث بحاجات المجتمع وخطط التنمية .
رابعا : ضرورة توفير مناخ ملائم للتفكير الحر ، وحماية المفكرين والباحثين من ألوان القهر والاكراه .

خامسا : ضرورة التعاون والتنسيق في مجالات البحث على مستوى الوطن العربي .
سادسا : الحاجة الى اعداد القوى البشرية المدربة والقادرة على اجراء البحوث .
سابعا : توفير الامكانيات المادية اللازمة لاجراء البحوث .

ونخلص من هذا الى أن السياق الذي تتم به عملية البحث والنشر العلمي سياق لا يوفر شروطا ملائمة للبحث العلمي ونشره ، بل يسهم في صنع مركب من المشكلات تلك التي صاغتها وثيقة خطة التصور الشامل لنشاط المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عند حديثها عن تكوين المعرفة العلمية والتكنولوجية، وهي تنسحب كذلك على العلوم الانسانية ان جاء في الوثيقة :

«المشكلات التي تواجهها هذه الأولوية (تكوين المعرفة العلمية التكنولوجية) تتمثل في

ضعف مشاركة الفكر العلمي العربي الطابع ، والافتقار الى مراكز بحث علمية عربية متخصصة ترتبط مناهج البحث فيها بالمشكلات العربية ، وتتبع منها ، وتنمو فيها المدرسة العربية في منهجية البحث والتطوير . والى جانب انشاء مراكز بحث قومية متخصصة . هناك ضرورة تجميع شباب الباحثين من المدارس الاجنبية المختلفة ، لتتفاعل فيها الافكار والمنهجيات وتتوالد فيها منهجيات مستحدثة تحمل محاسن المدارس المختلفة ، وتستبعد مساوئها في اطار عربي وبيئة عربية»^(١٥) .

وهذا الواقع الذي تشخصه لنا المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واقع أقل ما يوصف بأنه مقيد لحركة تطور الفكر العلمي المبدع ، ومعيق لتطور البحث العلمي خاصة اذا أضفنا اليها تلك المعوقات التي ذكرت سابقا ، وجميعها تؤثر كما سنرى بشكل مباشر على عملية البحث والنشر العلمي .

٢ - ثانيا : البحث العلمي :

في اطار السياق السالف ، يعيش البحث العلمي في الوطن العربي بمشكلاته التي تنعكس على البحث العلمي كما ونوعاً ، وتفرض نفسها بالتالي على مسألة النشر العلمي اذ لا يقوم نشر علمي بدون بحث علمي ، وهنا سوف نقوم بمراجعة لبعض المشكلات التي تواجه البحث في الوطن العربي ، عند حديثنا عن الامكانيات المتاحة للبحث ، والصلة بين البحث وحاجات المجتمع ، ومنهجيات البحث واخلاقياته ، والصلة بين الباحث والناشر والصلة بين الباحث والقارئ .

١ - ٢ - الامكانيات المتاحة للبحث :

يعانى البحث العلمي في الوطن العربي من عجز شديد في الميزانيات المتاحة لاغراض البحث العلمي سواء على مستوى قومي أو مؤسساتي . اذ لا ينفق الوطن العربي بأكمله على الابحاث العلمية أكثر من مائتي مليون دولار وهذا يساوي ١ : ١٢٠ مما خصص للانفاق في عام واحد في الولايات المتحدة في الستينات ، فما بالك لو قارناها بمخصصات البحث في الثمانينات .^(١٦) .

ان أهمية توافر امكانيات مادية مناسبة سوف تسهم عمليا في تكوين البنى الاساسية الضرورية لاجراء البحوث وتطويرها ونشرها ، فالامكانيات المادية من الأموال الكافية لتدعيم البحث العلمي سوف تسهم على سبيل المثال فيما يلي :

- ١ - توفير المخابر والمعامل والمواد والمعدات الحديثة اللازمة لاجراء البحوث .
- ٢ - توفير المصادر والمراجع من كتب ودوريات علمية متخصصة حديثة لمتابعة التطورات المستجدة في جميع المجالات .
- ٣ - توفير الفرص أمام الباحثين العرب للاشتراك في الندوات العلمية العربية والعالمية ومتابعة كل ما يستجد في مجالات تخصصاتهم .
- ٤ - اقامة الندوات والمؤتمرات العلمية على مستوى قومي .

٥ - إمكانية إقامة بنوك المعلومات على مستوى قومي ، تسهل عملية تبادل المعلومات والحصول عليها .

٦ - تمويل البحوث وتحفيز الباحثين على أبحاثها .

٧ - إتاحة الفرصة أمام إعادة تدريب الباحثين وتدريب مساعديهم .

٨ - التمكن من إنشاء صناعات محلية مرتبطة بالبحث العلمي لإنتاج المخابر وأجهزتها وموادها الكيماوية والكتب وغير ذلك .

٩ - التوسع في إنشاء المجالات العلمية المتخصصة .

١٠ - القدرة على توفير سبل نشر الأبحاث وتوزيعها على مستوى قومي .

١١ - الحفاظ على الكفاءات العلمية العربية والحيلولة دون هجرتها الى الخارج .

١٢ - إنشاء مراكز أبحاث متخصصة وتدعيم المراكز القائمة .

هذه الأمور كلها يمكن أن يحققها وجود أموال كافية للبحث العلمي ، ولكن توافر الأموال كما هو موجود في بعض البلاد العربية ليس كفيلاً بانعاش عملية البحث العلمي ، إذ أن وجود البيروقراطية وانعدام الجو العلمي وعدم الاحساس بأهمية البحث العلمي ستقف عائق هامة أمام تطور البحث العلمي . وكما يقول د. محمد عبدالعليم مرسى :

«ان مؤسسات البحث العلمي في الجامعات أو في مراكز البحوث تحتاج الى جهاز اداري بشري متقدم ومدرب كي يدير أعمالها بكفاءة لا تعرقل عمل العلماء والباحثين الذين يجب أن يكون تفرغهم كاملاً لعملمهم في معاملهم ومختبراتهم . ان عمل هؤلاء العلماء والباحثين لا يحتمل التعقيدات البيروقراطية ، أو الاجراءات المكتبية المطولة والعقيدة والمعقدة»^(١٧)

ولعل الأرقام تكون أكثر فائدة في تعريفنا بواقع الأبحاث العلمية وما تعانيه ، وذلك من خلال قراءة لواقع الأرقام المرصودة لميزانية البحث العلمي في الوطن العربي كما جاءت في الدليل الإحصائي السنوي الذي تصدره اليونسكو :

البلد	السنة المتاحة	النسبة المئوية من الانتاج القومي	نصيب الفرد بالعملة المحلية
السودان	١٩٧٨	٠,٢٪	٠,٣ جنيه
الأردن	١٩٧٦	٠,٤٪	٠,٧ دينار
الكويت	١٩٧٧	٠,١٪	٥,٦ دينار
لبنان	١٩٨٠	—	٧,٠ ليرة
الجزائر	١٩٧٢	٠,٣٪	٥,١ دينار
مصر	١٩٧٣	٠,٨٪	٠,٩ جنيه
العراق	١٩٧٤	٠,٢٪	٠,٧ دينار
اليمن	١٩٧٤	٠,٢٪	٠,٢ ريال

جدول (رقم ١) الميزانية المخصصة للبحث والتطوير في بعض البلدان العربية
المصدر : الدليل الإحصائي السنوي لليونسكو (١٩٨٠) و(١٩٨٤)

ونظرة متفحصة للأرقام أعلاه وهي الأرقام المتاحة - وان كانت قديمة - ترينا واقع الأزمة التي تواجهها البحوث العلمية في الوطن العربي .
وعلى سبيل المقارنة فقط ، يذكر جاك ميدوز أن مقدار ما أنفق على البحث لكل فرد من السكان في الستينات بلغ في الولايات المتحدة ١١٠,٥ دولار ، وفي بريطانيا بلغ ٣٩,٨ دولار^(١٨). وبمقارنتها بنصيب الفرد في البلاد العربية المذكورة أعلاه ، ندرك مدى البون الشاسع بيننا وبين الغرب اليوم ، إذ يبلغ نصيب الفرد في الولايات المتحدة عام ١٩٨٢ (٣٥٤,٤٠ دولار) .

وكان طبيعياً أن ينتج عن قلة الموارد المالية المتاحة للبحث العلمي عدم تعيين باحثين جدد أو مساعدين للباحثين ، وعدم نشر البحوث ، وقلة التشجيع المادي للباحثين^(١٩) وإلى عدم توفير المخابر والمعامل اللازمة للبحث مما ساعد على هجرة الكفاءات العلمية الى الغرب . هذه الظاهرة التي لفتت انتباه الغرب مما جعل مجلة التايم الأمريكية تعبر عن هذه الظاهرة بقولها :

«يوجد عدد قليل من البلاد التي يمكنها أن تحقق لنفسها الاكتفاء على الرغم من هجرة أفضل وألمع أبنائها . وفي هذه العملية فانها تفقد ليس فقط مواردها من هؤلاء الذين يتركونها ، ولكنها تفقد كذلك ثقة والتزام أولئك الباقين فيها»^(٢٠)

٢ - ٢ - الصلة بين البحث والمجتمع وحاجاته :

يواجه الوطن العربي تحديات كثيرة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية . ولا يمكن النظر الى عمليات البحث العلمي باعتبارها تدريبات أو ممارسات بحثية لاشباع رغبات الباحثين ، فالمتوقع من الابحاث أن تقوم بدور أساسي في حل مشكلات المجتمع وتلبية حاجاته في ظل واقع يعاني من تحديات عديدة ويطمح الى تحقيق تنمية متوازنة .^(٢١)

وحيث أن الجامعات في الوطن العربي تقوم بدور أساسي في مجالات البحث العلمي ، فاننا نتوقع أن تقوم الجامعات بدور أساسي في حل بعض مشكلات المجتمع . ولكن الواقع كما يقره د.حامد عمار مختلف تماما ، إذ أن الابحاث في الجامعات العربية لم تقدم حلولاً تذكر في مجالات الصناعة والزراعة ولا في مجالات الادارة والتربية والاتصال . ويبين د.حامد عمار أن :

«معظم هذه البحوث يمثل (تمارين بحثية) يقوم بها طلاب الجامعات لنيل شهادات الماجستير أو الدكتوراه . وينطبق ذلك على كثير من بحوث الاساتذة أنفسهم للوفاء بمطالب الانتاج العلمي اللازم للترقية في سلك هيئة التدريس . والخلاصة أن بحوث الجامعات على مختلف مستوياتها ، في معظم مجالات التخصص ، لا تمثل بحوثاً متكاملة ونعني بذلك أنها ليست منبثقة من السعي الى حل مشكلة أو تطوير عمل معين تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية»^(٢٢) .

ولعلنا نتساءل كم من الابحاث التي قدمت للجامعات العربية لنيل الماجستير أو

الدكتوراه ، تعالج احدى المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الحكومية أو المدارس أو المؤسسات الاعلامية ، أو المصانع أو غيرها . ان ربط الصلة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بالجامعات من خلال اجراء بحوث لمعالجة مشكلاتها سيسهم الى حد بعيد في تطوير عملية البحث ودفعها خطوات الى الامام وسيسهم في حل مشكلات المجتمع . ومن جانب آخر ، فانه لا يمكننا التعميم على انقطاع الصلة تماما بين البحوث والمجتمع ، فهناك دراسات وخاصة في المجالات الانسانية يقوم الباحثون فيها بجهد واضح ويخلصون الى نتائج هامة ، ولكن الصلة تظل منبثة بين نتائج البحث والمؤسسات التي يفترض أن تستفيد من نتائج الباحثين وتظل نتائج البحوث موضوعة على الأرفف أو طي الرسائل الجامعية التي لا تكلف المؤسسات نفسها عناء الاطلاع عليها والاسترشاد بنتائجها .

ولهذا فاننا نجد أن توصيات الندوة الفكرية الاولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية المنعقدة في البحرين ٤ / ٧ يناير ١٩٨٢ قد اعتبرت أن الانسان هو غاية التنمية وأداتها ، ومن ثم فإن توصياتها بخصوص دور الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ربطت باحكام بينها وبين المجتمع وسد حاجاته .. وهكذا نجد في توصياتها ما يتعلق بالربط بين تلك المؤسسات والمجتمع وتطوير البحث العلمي ، وركزت على ضرورة التنسيق بين المؤسسات ومراكز البحث المحلي على المستويات القطرية والخليجية والعربية ، وطالبت بضرورة وضع استراتيجية شاملة بعيدة المدى للبحث العلمي وعلى ضرورة تطوير مؤسسات ومراكز البحث العلمي^(٢٣). ولا أظن أن التوصيات تركت مجالاً للإضافة (انظر الحاشية رقم ٢٣) . ولكنها بكل تأكيد تحتاج الى تنفيذ . ويظل السؤال معلقاً ماذا تم بهذه التوصيات ؟ الى أن يجيب عليه من أقرؤها وهم أصحاب الحل والعقد . والتوصيات تنسم بالعلمية والعملية ولكنها تحتاج الى تطبيق مثلها مثل كل القرارات والتوصيات العربية .

ولابد أن نختم هذا الجانب ونشير بالإشارة الى أن الباحثين في معظم الجامعات العربية يواجهون في كثير من الاحيان - نتيجة قصور الامكانيات المتاحة - معوقات عديدة في انجاز بحوثهم . نذكر منها - على سبيل المثال - العبء التدريسي الثقيل الذي لا يتيح لهم فرصة للبحث ، ومرد ذلك أحيانا لعدم توفر هيئة تدريس كافية ، وأحيانا أخرى لحاجتهم المادية في بعض البلدان العربية للحصول على دخل آخر عن طريق العبء التدريسي الاضافي . وخاصة أن تفرغهم للبحوث لن يكون مجزيا من الناحية المادية . وكذلك يتم اهمال دور الاستاذ الجامعي المتقاعد أو المنتدب في اجراء البحوث وذلك نتيجة نظرة اليه على أنه «مرتزق» ليس له دور أكثر من القيام بالعبء التدريسي .

وكذلك لا توفر المؤسسات العلمية العوامل المساعدة لانجاز البحث مثل توفير الباحثين المساعدين ، وتوفير الوقت الملائم للباحث ، وتوفير الطباعة والتصوير والمواد اللازمة لاجراء البحث .

٣ - ٢ - منهجيات البحث وأخلاقياته :

قبل أن ندخل في صميم نقاش منهجيات البحث وأخلاقياته وما تعكسه على عملية النشر من جوانب سلبية ، سأعرض جانباً من المشكلة كما يعبر عنها أحد طلبة جامعة الكويت في رسالته الى صحيفة يومية يشكو فيها من المؤلفين الجامعيين الذين لا يلتزمون بأصول البحث العلمي .. يقول الطالب في رسالته :

«... وكل باحث يجب أن يعتد بمقدرته على استقلالية التفكير ، لا أن يكون مجرد ناقل لأفكار غيره ، فالبحث الأصيل يجب أن يكون أكثر من مجرد اقتطاع بعض افكار الآخرين ووضعها في كتاب يلصق عليه الباحث اسمه في نهاية المطاف ويزج به في الاسواق .. ان مثل هذه الكتب التي تعتمد على أسلوب (القص واللزق) في التأليف تجعل القارئ بعد قراءتها يتساءل : ما الجديد الذي أضافه هذا الباحث أو المؤلف للمعرفة الانسانية ؟ ..»

وبعد أن يتعرض الطالب لكتاب جامعي يختتم رسالته قائلاً :
«هل نحن بحاجة الى مثل هذه الكتب المكررة المحتوى في مكتبتنا العربية؟! ما هو هدف التأليف في وطننا العربي!! لماذا لا يتقيد المؤلفون في اتباع قواعد وأصول البحث العلمي التي يعلمونها اياها في الجامعة ولا يقومون بتطبيقها في مؤلفاتهم»^(٢٤) .
إذا كان هذا هو شعور الطالب تجاه عملية البحث العلمي .. فما هو واقعها الحقيقي ازاء ما نتابعه في الصحف عن فضائح علمية لا تحصى تطالعنا بها الصحف العربية يوماً اثنى يوم .

ان ما أسوقه الآن من أمثلة لا تقصد التجريح بأحد ، ذلك أنني أنقل ما نشرته الصحف العربية وسأورد ملحقاً بها في خاتمة البحث ، ومهمتنا هنا توضيح دور الباحث كي يتحمل مسؤولياته العلمية والاخلاقية مما يوفر فرص الثقة بعملية النشر العلمي في الوطن العربي ، ويمهد سبيل نجاحها . وهنا لا أقف قاضياً للحكم على تلك القضايا ذلك أن بعضهم دافع عن نفسه بطريقته الخاصة باعتبار الاتهامات عبارة عن ضغائن وافتراءات ونحن نتمنى أن تكون تلك محض افتراءات . لأن ثبوت الادانة عملياً هو اداة للمؤسسات الجامعية العربية التي ننتمي اليها مما يؤثر على ثقة القراء بما يصدره الباحثون المنتمون الى تلك المؤسسات .

وهنا في متن هذه الورقة سأورد بعض القضايا دون التعرض للاسماء .
وأول هذه القضايا متابفة لما جاء في رسالة الطالب بقلم طالب العنزي في جريدة الانباء الكويتية بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٥ تحت عنوان «دعوة للصرافة : قضية علمية جديدة في الجامعة / ثلاثة من أساتذة التاريخ يشاركون في تجاوزات خطيرة في كتاب العلاقات الحضارية بالوطن العربي»^(٢٥)

وقبل ذلك أثيرت قضية احدثت دويماً في الصحافة الكويتية وتناقلتها الصحف العربية والمحلية في ابريل عام ١٩٨٤ وهي تتعلق كما جاء في جريدة الخليج ان استاذاً جامعياً في

قسم الجغرافيا بجامعة الكويت قد ترجم كتاب Spatial Organization ونشره باسمه تحت عنوان البحث الجغرافي^(٢٦) . والغريب أن الاستاذ الجامعي يدافع عن نفسه في جريدة الرأي العام من نفس الزاوية التي هاجم بها الطالب كتاب «العلاقات الحضارية في الوطن العربي»، حيث اعتبره : «دراسة مجمعة حول مفاهيم الفكر الجغرافي المعاصر التي تشغل .. الخ ، اذن فهي دراسة مجمعة لم أقم على تأليفها ولا ابتكارها ولم اكتب على كتابي أنه تأليف فلان لأن هذا يتعارض مع أمانتي التي أعلنتها على السطر الأول من الكتاب ، اذ قلت هذه دراسة مجمعة .. الخ»^(٢٧)

ان مشكلة البحث العلمي والامانة العلمية أصبحت قضية خطيرة عبرت عنها صحيفة الرياض في ٢١/٢/١٩٨٥ في مقال رئيسي بعنوان «السطو بلا رحمة على الدكتور المسيري» وذلك بقولها :

«رغم أننا نعرض لحالة واحدة ، مع ذلك فان جهدا منظما لحصر السرقات التي استباحت جهود الدكتور عبد الوهاب المسيري لم يبذل ، ومن ثم تبقى هذه مجرد امثلة ، رغم كثرتها ، ومع ذلك فهذه الامثلة قد امتدت وقائنها الى مصر وقطر والامارات وتونس والسعودية ولبنان . وتراوحت مكانة فرسانها بين المتخصصين وحاملي الألقاب العلمية والمجتهدين ، واتسع نطاقها في البلد الواحد أحيانا ليصبح فارسها جهازا حكوميا ضخما وخطيرا ، واختلفت مستوياتها بين النقل الحرفي الى نقل العنوان الى اعادة الصياغة»^(٢٨) وكما ذكرت صحيفة الشعب المصرية في يوم ١٣/١١/١٩٨٤ بأن :

«مسلسل السرقات العلمية مازال مستمرا بنجاح ساحق / العميد رقم (٣) ينقل كتابا بأكمله فمن يحمي العلم يا أهل العلم ؟» .

والعميد المعنى في المقال هو الذي أعاد نشر كتاب العربية : (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) تأليف يوهان فك - نسب ترجمته الى نفسه ، علما بأن الكتاب من ترجمة الدكتور/ عبد الحليم النجار وصدر عام ١٩٥١ . وقد أجرت معه مجلة روز اليوسف مقابلة لاتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه . وأما الصحفية التي أجرت المقابلة فقد كتبت تحت عنوان «الشهود» :

«الشهود في هذه القضية هما الكتابان المترجمان محل النزاع بعد الاطلاع على الكتابين ثبت أنهما يكادان يكونان متطابقين تماما . يتكون الكتاب من أربعة عشر فصلا بالاضافة الى ملحق يتضمن دراسة معجمية دلالية لكلمة «لحن» ومشتقاتها . يحمل الكتاب نفس أسماء الفصول والفهرست والحواشي هو هو «بالفصل» الواحد دون اضافة او نقصان»^(٢٩)

وبعد أن تقدم الصحفية امثلة على تطابق الترجمتين ، يعترف الدكتور العميد بأنه «أبقى من الترجمة ما رآه متفقاً مع الاصل الألماني في دقته» ولكنه لم يذكر لها حجم ما أبقاه من ترجمة الدكتور النجار ونسبه الى نفسه .

وقضية أخرى نشرتها جريدة الخليج بتاريخ ٣/٥/٨٤ نقلا عن صحيفة الاخبار القاهرية حول اتهام الدكتور توفيق الطويل لاستاذ الفلسفة بجامعة الاسكندرية بأنه نقل

نقلا حرفيا (١٧٣) صفحة من كتاب أسس الفلسفة ليضمها الى كتابه وانه لم يصف الى ما نقل ولم ينقص منه كلمة واحدة^(٣٠)

وأخر المواضيع ما طالعنا به جريدة الوطن الكويتية تحت عنوان (دكتور سابق بجامعة الكويت يسرق كتابا كاملا في علم المكتبات) وتشير بأن الكتاب المعني هو كتاب «المكتبات المتخصصة : ادارتها وتنظيمها وخدماتها» وهو مترجم حرفيا عن كتاب بالانجليزية وهو :

Scientific and Technical Libraries : Their Organization and Administration^(٣١).

ان هذه النماذج كافية ، ولعلها تدق ناقوس الخطر لما يواجه البحث العلمي من أزمة في اخلاقيات البحث في الوطن العربي . والتي من أول مبادئها الأمانة العلمية وحينما تهتز ثقة القارئ بصدق وأمانة الباحث فماذا يتبقى له من بحثه ؟

ان المشكلة لم تواجه بحزم في أي جامعة عربية أو معهد علمي عربي ، ومادام موضوع كشف السرقات العلمية لن يأخذ أكثر من ضجيج اعلامي دون أن ينال الفاعل القصاص المناسب فسيظل هذا المجال مفتوحا على مصراعيه .

ورغم أن القوانين تحمي حقوق الناس وخاصة المادية منها ، وتعاقب الذين يسطون على ممتلكات الآخرين المادية ، الا أن حقوق الانتاج الذهني في الوطن العربي لاتجد الى الآن سبيلا لحمايتها ومعاقبة الذين يسطون عليها . ويتضاعف الوزر اذا كان المسؤولون عن عملية السطو ممن يتبوأون مراكز علمية وتربوية وادارية مرموقة . ان عمليات السطو ليست مخالفة لمنهجية البحث العلمي وأخلاقياته فحسب ، بل هي هدم وانتقاص للبحث العلمي وأسسها ، ولسؤوليات الباحث وأخلاقياته .

ويعلق الدكتور / فؤاد زكريا في كتابه «التفكير العلمي» على هذه القضية عند حديثه عن العناصر الاخلاقية في شخصية العالم وبعد أن يبين كيف أن التقاليد العلمية في الغرب قد ترسخت بحيث أصبح الاعتراف بفضل الآخرين مهما قل هذا الفضل أمرا بدهيا ، وكذلك أشار الى التقاليد الراسخة في الاشارة الى الاقتباسات من المراجع . يقول الدكتور / زكريا مقارنا وضعنا العلمي بتقاليد الغرب العلمية الراسخة :

«وفي هذه الحالة بدورها نجد أن هذا التقليد الجليل لم يستقر في بلادنا تمام الاستقرار .. بل ان مخالفته قد تتخذ في بعض الاحيان أبعادا مؤسفة، كما يحدث في حالات (السطو) على أعمال الآخرين ، التي ينسبها المرء لنفسه دون وازع من ضمير . ومن المؤكد أن حياتنا العلمية لن تستقيم الا اذا أصبح الاعتراف بفضل الآخرين ، حتى في الامور البسيطة ، قاعدة لا يخالفها أحد . وربما احتاج الامر في البداية الى قدر من الشدة ، بحيث يلقي من يرتكب عملا من أعمال السرقة العلمية جزاء رادعا . وبعد ذلك يمكن أن يتحول السلوك العلمي القويم الى عادة متأصلة في النفوس ، فلا نحتاج الى فرض جزاءات . ولكن النظرة المدققة الى أوضاع التقاليد العلمية في العالم العربي لا توحى بالتفاؤل ، اذ يبدو أن الاجيال الجديدة أقل تمسكا بهذه التقاليد حتى من الاجيال السابقة»^(٣٢)

ومن الامور التي تؤثر على عملية البحث ، هو مدى تسلح الباحث بأصول منهجيات البحث والالتزام بقواعده المحددة تبعا لنوع التخصص ، وعلى سبيل المثال في مجال العلوم الاجتماعية أدرك كثير من الباحثين العرب المشاركين في ندوة المركز القومي للبحوث الاجتماعية حول مشكلة المنهج في العلوم الاجتماعية الصعوبات العلمية والاشكاليات المنهجية التي تواجه بحوث العلوم الاجتماعية ، وقد تحدث في الندوة السالفة الدكتور / حسن الساعاتي الذي قسم المشكلات التي تواجه العلوم الاجتماعية الى قسمين :

١ - المشكلات المرتبطة بالنسق المنهجي وتطبيقاته ، وتتضمن مشكلة الخلط واللبس في استعمال المصطلحات المنهجية ومشكلة عدم التفرقة بين التجربة والتجريب وافراد منهج لكل منهما .

٢ - المشكلات الخاصة بتدريس المنهج واستخدامه في البحوث الاجتماعية . وهي مشكلات اخلاقيات التفكير العلمي التي يمكن حصرها في انقطاع الصلة بالتراث المنهجي وعدم الدراية الكافية بمنهج البحث العلمي ودقائقه وأهميته والشخصية القومية غير الملزمة .^(٣٣) .

ولو أخذنا مثلا على المشكلات التي أوردها حسن الساعاتي ، فس نجد خلطا واضحا عند كثير من الباحثين الاجتماعيين العرب بين مصطلح الدراسات المسحية - Survey Re-search والدراسات الميدانية Feild Research اذ غالبا ما يطلقون المصطلح الاخير على الدراسات المسحية^(٣٤) .

ومن الامور التي يمكن تتبعها كذلك هو الاختلاف في عملية التوفيق باستخدام المصادر والمراجع في اطار العلم الواحد . وهكذا يتم الخلط بين استخدام الحواشي أو الهوامش Foot notes وبين المصادر والمراجع References وبين البيبلوغرافيا Bibliogra-phy وهذا اذ يدل على شيء فانه يدل أولا على اختلاف المدارس التي ينتمي اليها الباحثون ، والى عدم وجود معايير محددة في اطار كل علم من علوم المعرفة في الوطن العربي باستخدام نماذج موحدة باستخدام المصادر والمراجع .

ومن جهة اخرى يواجه القارئ العربي أنه ليس هناك معيار محدد لمسألة الاقتباسات من المصادر الاخرى ، ففي كثير من الاحيان يتوه القارئ في تحديد ماهو مقتبس وما هو أصيل في متن البحث ، والاقتباس Qutation اذا نقل حرفيا يجب أن يكون بين أقواس ، محالا الى مصدره في الحواشي أو الهوامش . وعلى الرغم من أننا نجد إحالات الى المصادر ، الا أن حجم الاقتباس في بعض المصادر يكون كبيرا جدا .

ويشير بارزون Barzun وجراف Graff الى أن هناك حدودا للاقتباس حيث أن بعض الناشرين يسمح بالاقتباس ما بين ٢٥٠ - ٥٠٠ كلمة بدون اذن الناشر ، وأما منشورات الجامعات الامريكية فانها تسمح بالاقتباس عنها في حدود ١٠٠٠ كلمة بدون اذن . وغير ذلك فانه يحتاج الى اذن للاقتباس.^(٣٥)

ومن ثم فان البحث العلمي عندنا لا يتبع مبدأ الحصول على اذن الناشر ولكنه على

الاقبل يجب أن يلتزم بحدود الفقرة الواحدة التي يتم اقتباسها ولتكن ٢٥٠ كلمة أو ٥٠٠ كلمة ، المهم أن يتم تحديدها والاتفاق عليها لتصبح معيارا للباحثين في الاقتباس ، ولعل هذا من مهمات اتحاد مجالس البحث العلمي العربية .

٤ - ٢ - الصلة بين الباحث والناشر :

من الامور الهامة التي تؤثر سلبا او ايجابا على طبيعة البحث العلمي والنشر ، العلاقة بين الباحث والناشر .

فبينما يقدم الباحث المادة الخام للناشر والتي بدونها لا تتم عملية النشر . يقوم الناشر بدور المفبريل Gate Keeper الذي يمتلك حق القبول أو الرفض للمادة العلمية المعروضة عليه . وفي اطار النشر العلمي فان النشر يخضع لاعتبارات علمية وأخرى غير علمية . من ناحية شكلية من المفترض أن يتم تقويم المادة العلمية من قبل محكمين ، وهذا من المفترض أن يمنح الباحث ثقة في فرصة نشر مادته العلمية ولكن الواقع أن النشر لا يتم دوما على أسس من التقويم العلمي حيث تتداخل أحيانا عوامل شخصية واقليمية ضيقة في التأثير على نشر مادة علمية أو رفضها . ومن المفترض كما يرى جاك ميدوز :

«ان نظام التحكيم يكفل أفضل سبل فرض مستويات علمية موحدة ، ولهذا فانه على الرغم من التسليم باحتمال وقوع المحكم في الخطأ ، بحيث يجيز بحثا كان ينبغي ان يرفض ، ويرفض بحثا كان ينبغي أن يجاز ، فان البحث الذي يتعرض لتحكيم مناسب ، يعتبر المثل الأعلى للمساهمات العلمية التي يمكن قبولها» (٣) .

ونظرا لافنتقار وجود معايير ثابتة للحكم على الابحاث وخاصة في الدراسات الانسانية فان مسألة التقويم تؤثر على مستوى الابحاث المنشورة ولعل هذا من الاسباب التي تدعونا لادراك تفاوت مستوى الابحاث المنشورة في المجالات المتخصصة العربية . وعلى الرغم من أن كثيرا من المجالات العلمية العربية تحدد شروط النشر فيها الا أنها شروط تختص بالامور الشكلية للبحث أكثر من جوهر البحث ذاته .

وتسود في بعض الاحيان نظرة عملية لدى الناشرين ، اذ انهم يحرصون على استقطاب الاسماء اللامعة ، أو تلك التي تحمل ألقاب الاستاذية وغيرها بغض النظر عما تكتب . اذ أن النظرة اليها كما قال لي مسؤول سابق عن البحث والنشر العلمي في احدى الجامعات العربية : ان من يخضع لعملية التحكيم في المجلة التي رأس تحريرها هم الاساتذة المساعدون والدرسون ، أما الاساتذة فهم فوق التقييم . وكان نتيجة ذلك أن نشرت الابحاث للاساتذة دون الخضوع للتحكيم أما أبحاث الآخرين فقد خضعت لرأي محكم واحد .

ونرى ضرورة الاخذ بمبدأ التحكيم لانه سوف يقلل الى أبعد حد هبوط مستوى ما ينشر . وسوف يكون عاملا ضاغطا على الباحثين لتحري الدقة والامانة فيما يكتبون ، مما يرفع من مستوى البحث ، ويعزز عملية النشر العلمي الرفيع المستوى ، الذي يكسب ثقة

القارئ والباحثين معا .

ومن المشكلات التي يواجهها الباحثون عدم رد الناشرين على ما يرسلونه اليهم . صحيح أن بعض المجلات الاكاديمية المحترمة مثل المجلة العربية للعلوم الانسانية ومجلة العلوم الاجتماعية بالكويت لاتتوانيان عن اشعار الباحث باستلام بحثه واشعاره بنتائج المحكمين ، الا أن كثيرا من الناشرين لا يعيرون انتباها الى الباحثين ، وينتظر الباحث أشهرا ويكتب رسائل استفسار ولا يلقى اجابة ، فيرسل بحثه الى مجلة اخرى ، ويفاجأ أن بحثه قد نشر في مجلتين في آن واحد . ومن هذه المشكلة تتفرع مشكلة التأخر في النشر فالباحث يكون متلهفا لرؤية بحثه منشورا ولكنه ليس على استعداد أن ينتظر نشر بحثه الى ما لانهاية . وعلى الاقل فانه سيكون مرتاح البال لو تأكد من أن بحثه سينشر في موعد ولو كان تقريبا .

وتمثل المكافآت موضوعا هاما يربط الصلة بين الباحث والناشر ، فالباحث يتوقع من بحثه مردودا علميا وماديا ، ومع أن النشر في المجلات العلمية الاجنبية لا يتيح المردود المادي ، الا عن طريق غير مباشر وطويل الامل ، الا أن المردود العلمي سيوفر له مستقبلا مردودا ماديا . واذ نرى ان كثيرا من الناشرين يدفعون مكافآت نقدية رمزية تختلف قيمتها من مؤسسة الى اخرى ، الا أن قيمة المكافآت ليست حافزا كبيرا على البحث . وهكذا نجد أن كثيرا من أساتذة الجامعات ينغمسون في الاعباء التدريسية والبحث عن سبل لزيادة دخولهم - عن غير طريق البحث العلمي - لأنه أقل جزءا من غيره ، وهكذا يكون الهدف من البحث عند بعض أساتذة الجامعات هو الحصول على الترقية .

ومن هنا فان دور الناشرين في زيادة مكافآت الباحثين سوف يسهم في عملية دفع البحث العلمي الى الامام ، وسوف يتيح فرصة أكبر للمنافسة في مجال النشر . وهنا لا يفوتنا القول بأن الناشرين العلميين لم يعودوا يقتصرن فقط على المؤسسات الجامعية ومراكز الابحاث ، فان بعض الناشرين من القطاع الخاص توجهوا نحو النشر العلمي ، ويحضرني هنا مجلة الباحث اللبنانية وهي مجلة محكمة وهي وغيرها من المجلات الصادرة عن دور النشر التي تصدر مجلات تهتم بالدراسات الانسانية ، تستدعي ضرورة التنسيق مع الناشرين من المؤسسات العلمية المختلفة ، وحتى يصبح دور هؤلاء الناشرين أكثر فاعلية ذلك أن دورهم يظل في الغالب دور المستقبل لانتاج الباحثين دون التخطيط لاصدار الاعداد بحيث تعالج مشكلة أو قضية معينة .

٥ - ٢ - الصلة بين الباحث والقارئ :

أن الصلة بين الباحث والقارئ تبدو أكثر مروعة عند محاولة اكتشافها . فلأول وهلة يمكن أن يحدد الباحث جمهوره بفئات المتخصصين في مجال اختصاصه . الا أن هذا يصدق الى حد بعيد في مجال العلوم التطبيقية ، وأما مجلات العلوم الانسانية فان جمهورها أوسع مما يقدر الباحث ، بل ولعل الجمهور المستهدف من الرسالة لا تصله الرسالة أصلا .

ومن هنا يمكننا التحدث عن رجع الصدى Feed Back كعملية هامة في النشر ولذلك فان دراسات حول قراءة الدوريات العلمية المتخصصة تصبح ضرورة لا بد من اجرائها لمعرفة رجع الصدى للقراء بحيث تغطي هذه الدراسات ما يلي :

- ١ - معرفة نوعية الجمهور الذي يقرأ تلك الدوريات .
 - ٢ - معرفة فعالية التوزيع ومساربه .
 - ٣ - تحليل مضمون تلك الدوريات واتجاهات موضوعاتها والمناهج المستخدمة فيها .
 - ٤ - تحليل المستويات اللغوية لتلك الدوريات .
 - ٥ - التعرف على توجهات القراء ورغباتهم في الحصول على معلومات معينة .
 - ٦ - التأكد من وصول الدوريات الى جمهورها الحقيقي .
- ٣ - ثالثا : مشكلات النشر العلمي :

لقد أوضحنا في الصفحات السابقة تلك المشكلات التي تواجه البحث العلمي والباحث في الوطن العربي . ومحصلة هذه المشكلات في حقيقة الامر قلة من الابحاث ، وباحثون محدودو الطموح في واقع لا يشجع البحث ولا يتيح لهم فرص نشر أبحاثهم في التوقيت المناسب والمكان المناسب والحصول على الجزاء المناسب .

وحيثما نرصد حركة النشر العلمي في الوطن العربي فاننا لن نجد من الدوريات المتخصصة ما يروي غلة الباحثين في النشر . ولا سيما أن الغالبية العظمى من المجلات المتخصصة في مجالات العلوم الانسانية .

ومع قلة الدوريات العلمية في الوطن العربي ، فاننا نجد سوءا في توصيلها الى قرائها في الوطن العربي . ويمكننا التحدث عن مشكلات النشر العلمي آخذين في الاعتبار خصوصية هذا النوع من النشر من ناحية ، وآخذين في الاعتبار كذلك اشتراكه في مشكلات النشر بعامة التي تواجه الكتاب العربي والصحف .

وقد لقيت مشكلات النشر عناية من قبل مؤسسات النشر الحكومية والخاصة اذ عقدت الندوة الاولى للناشرين العرب في مايو ١٩٧٤ بالجزائر ، وعقدت الندوة الثانية بتونس تحت عنوان ندوة الكتاب العربي بتونس في الفترة من ٣١/٢ الى ٤/٤/١٩٧٥ ، كما عقدت قبل ذلك وبعد ذلك ندوات محدودة لمناقشة مشكلات نشر الكتاب مثل «حلقة بيروت حول الكتاب العربي وتيسير تداوله» من ٤ - ٨/٩/١٩٦١ ، ومثل ندوة «تسويق الكتاب وتوزيعه في بلدان المغرب العربي الكبير» في الفترة ما بين ١٤ - ٢٠/١/١٩٨٥ بتونس تحت اشراف وزارة الشؤون الثقافية التونسية . وبالرجوع الى وثائق تلك الندوات^(٣)، فان الباحث سيجد توصيفا علميا لجملة المشاكل التي تواجه مشاكل النشر في الوطن العربي والتي تنسحب على النشر العلمي .

ويمكننا أن نقسم مشكلات النشر الى ما يلي :

- ١ - مشكلات مرتبطة بانتاج المطبوعة .
- ٢ - مشكلات مرتبطة بتسويق وتوزيع المطبوعة .

١ - ٣ - المشكلات المرتبطة بإنتاج المطبوعة :

تعاني المطبوعات العلمية من مشاكل التحرير والمراجعة والطباعة ، فبالنسبة للتحرير لا تجد الأبحاث التي ترسل للناشرين العناية اللغوية اللازمة من الباحثين ، واذ يتخرج الكثير من الباحثين من عرض أبحاثهم على لغويين مختصين لمراجعة أبحاثهم ، لذلك نجد ان الأخطاء اللغوية أصبحت مظهرا شائعا في البحوث التي تنشر . ولا يوجد لدى الناشرين الإمكانيات للمراجعة اللغوية والتحريرية لمادة أجزت للنشر من حيث المضمون من قبل المحكمين . ووظيفة المحرر المختص وظيفة لا نجدها عند الناشرين الأكاديميين أو الناشرين غير الأكاديميين . وهي وظيفة هامة لضمان الحصول على أبحاث تتسم بالسلامة اللغوية ، وتدقيق المصطلحات المستخدمة في مجال الاختصاص . هذا واذ أضفنا الأخطاء المطبعية الى عدم تحرير البحث قبل نشره ، فان كمية الأخطاء قد تتضاعف عند نشرها وذلك لان القائمين بالمراجعة والتصحيح من ناحية ، والمطابع القائمة على الطباعة لا تولي قضية الصحة اللغوية حقها.^(٢٨)

وهناك بعض المشاكل الطباعية التي تواجه نشر المطبوعات العلمية . اذ نجد كثيرا من الجامعات العربية ومراكز البحوث لا تمتلك مطابعها الخاصة ، ومن ثم فان طباعة دورياتها وأبحاثها تتم في مطابع خاصة عن طريق المناقصات أو التلزم ، وهذه المطابع التجارية قد تكون بعيدة عن مقر الجامعة أو مركز البحث ، وينتج عن ذلك مسألة عدم القدرة على متابعة إنتاج المطبوعة ، ويتسبب ذلك في الوقوع في أخطاء كثيرة لغوية وأخرى في اخراج الأبحاث بشكل ملائم وخاصة تلك التي تحتاج الى جداول ورسوم وغيرها . كما يلاحظ المتتبع لشكل الدوريات والمطبوعات العلمية ، عدم الالتزام بحجم معين للمجلات والكتب العلمية ، ولعل تميم مواصفات ومقاييس محددة لها بناء على تخصصها سوف تسهل عملية اقتنائها^(٢٩) كما تعاني الكثير من المطبوعات من مشكلات فنية بحتة ترتبط بالتجليد اذ سرعان ما تنفصل ملازم المطبوعة لسوء تجليدها ، مما لا يتيح للعديد من القراء الاستفادة منها .

ومن أوجه القصور التي مازالت تحكم عملية النشر في الوطن العربي بالنسبة للكتاب ، ان معظم الناشرين لا يقومون باستخدام الترميم الدولي الموحد للكتب ISBN مما يسهل عملية الاختزان والاسترجاع^(٣٠) ، وكذلك لا يقومون بطباعة رقم تصنيف يتفق عليه عربيا على المطبوعة سواء أكان ذلك تصنيف ديوى العشري أو تصنيف مكتبة الكونجرس أو التصنيف العشري العالمي^(٣١) مما يسهل عملية تصنيفها في المكتبات فيوفر الجهود والوقت معا .

ومن الأمور الفنية كذلك ان الناشرين في معظم المجالات العربية لا يقومون بطباعة المعلومات الأساسية على الصفحة الأولى من البحث كما نشاهد ذلك في الدوريات المتخصصة ، مثل اسم المجلة ورقم العدد وتاريخه وصفحات البحث . ويقوم الناشر - وخاصة في المجالات العلمية التي تتبع الكليات - بنشر العديد من

الموضوعات التي قد لا تمت بصلة الى بعضها البعض، ففي مجلة لكلية الآداب مثلاً قد تجد مقالا عن سيبويه جنباً الى جنب مع مقال عن توطين البدومع مقال آخر عن آراء ابن حزم الفقهية ، ويعلق أحد الباحثين على ذلك بقوله :

«ان في ذلك خلطاً بين البحوث التي تعالج موضوعات مختلفة في ميادين مختلفة ولا يجد فيها الباحث المتخصص الحافز الذي يشجعه على نشر بحثه في مثل هذا الخليط العجيب . والباحث الذي ينشر نتائج بحثه لا ينشرها لمجرد النشر ، وإنما ينشرها لكي يطلع عليها المتخصصون ، وأولئك لا يسعون الى اقتناء هذا النوع من المجلات ذات البحوث المتنوعة ولا يقبلون على النشر فيه»^(٢٦)

٢ - ٣ - المشكلات المرتبطة بتسويق وتوزيع المطبوعة :

تنبه وزراء الثقافة العرب في مرّتهم الرابع المنعقد في مايو ١٩٨٢ بالجزائر الى العوائق التي تقف أمام انتقال الانتاج الثقافي في مختلف اشكاله بين الاقطار العربية وأوصوا بأن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتكليف خبراء لوضع دراسة حول هذا الموضوع وعرضها على مؤتمر الوزراء في احدى دوراته القادمة.^(٢٧)

ولا يخفى على أحد ما للعوامل السياسية من تأثير مباشر على عرقلة انتقال جميع أنواع المطبوعات - سواء أكانت علمية أم فنية أم أدبية أم سياسية - من قطر عربي الى آخر . وهكذا نجد أن القيود المفروضة على انتقال المطبوعات مهما كان نوعها تخضع في جميع الاقطار العربية للرقابة . والتي قد تمنع دخول مطبوعات قطر من الاقطار لوجود خلافات سياسية مع قطر آخر .

ويمكننا في هذا المجال أن نتحدث عن مشكلتين متكاملتين :

هما التسويق والتوزيع للمطبوعات العلمية :

١ - ٢ - ٣ - التسويق :

تتكون عملية النشر من أربع خطوات متتابعة لاعداد أي مطبوعة للنشر ، وهي اعداد المخطوطة فطباعتها فتسويقها ثم توزيعها ، والتسويق للنشر العلمي لا يأخذ عناية لدى الناشرين العلميين .

والتسويق في ذاته يمثل قدرة الناشر على ترويج مطبوعاته . ولأن الناشرين للبحث العلمي يمثلون مؤسسات رسمية فإنهم يقنعون بدور محدود جداً في العمل على تسويق مطبوعاتهم ، ولذلك لا نجد لدى أي مجلة علمية شخصاً مختصاً بشؤون التسويق ، سواء أكان ذلك بالترويج لمجلته عن طريق الاعلانات في الوسائل الاعلامية أو عن طريق السعي للحصول على مشتركين دائمين .

ان مهمات التسويق يتركها الناشر للموزعين ولظروف الحظ التي قد تخدم مطبوعتهم .

والحاجة ماسة اذا أردنا تطوير النشر العلمي أن يكون هناك اختصاصيون لتسويق

المطبوعات والذين يفهمون جيدا التعامل مع القارىء ويستطيعون فتح أسواق لمطبوعاتهم .

٢ - ٢ - ٣ - التوزيع :

يمثل التوزيع الحلقة الاخيرة التي تربط بين المطبوعة والقارىء ، وكلما نجح التوزيع في الوصول الى جمهور القراء كلما استطاعت المطبوعة أن تنفذ الى جمهور أوسع . ويعاني التوزيع لمطبوعات النشر العلمي ما تعانيه حركة التوزيع في الوطن العربي ، فبينما نجد أن بعض الاسواق العربية مفتوحة أمام التوزيع المباشر ، نجد أسواقا أخرى يحتكر فيها التوزيع مؤسسات حكومية مثل الجزائر والعراق وليبيا . وبينما يكون التوزيع في الاسواق المفتوحة أكثر سهولة في التعامل ، إلا أنه لا يخلو من عيوب حيث أن الشركات المتوافرة في مثل هذه الاسواق شركات صغيرة قد لا تستطيع تأمين توصيل المطبوعة الى قرائها . وأما الاسواق المغفلة فان التعامل مع شركاتها - وهي شركات كبيرة - تحتكر التوزيع تستطيع توصيل الكتاب أو المطبوعة ، إلا أن القيود البيروقراطية التي تحكمها من حيث قوانين التحويل والرقابة وغيرها قد تجعل التعامل معها صعبا . ولعل النشر العلمي بحاجة الى دراسة علمية لمسألة التوزيع في الوطن العربي ، والبحث عن سبيل آخر غير تقليدي لتأمين وصول المطبوعة العلمية الى قرائها حيثما يكونون في الوطن العربي ، وقد يكون من السبل التي تحتاج الى عناية لتوزيع المطبوعات العلمية التركيز على الاشتراكات المخفضة واقامة المعارض المتنقلة للبيع ، واستثمار الندوات العلمية لتسويق المطبوعات ، واعتماد مبدأ تبادل المطبوعات بين المؤسسات العلمية المختلفة ، ويمكن أن يلعب اتحاد مجالس البحث العلمي العربية دورا هاما بهذا الخصوص .

٤ - رابعا : آراء ومقترحات :

وفيما يلي نقدم جملة اقتراحات ترتبط بمسألة البحث والنشر العلمي بالاضافة الى ما سبق أن ذكرناه في تضاعيف هذه الورقة :

١ - ٤ - في مجال البحث العلمي :

- ١ - انشاء صندوق للبحث العلمي يشارك فيه القطاع الخاص والافراد والحكومات ليمول الابحاث التي ترتبط بقضايا تهم المجتمع .
- ٢ - تدعيم ميزانيات البحث العلمي ، وتوفير المناخ الملائم للباحثين لاعداد أبحاثهم والتعبير عن آرائهم العلمية بحرية كاملة .
- ٣ - تدليل العقبات البيروقراطية التي تواجه البحث والنشر العلمي .
- ٤ - اعداد ميثاق شرف للنشر العلمي .
- ٥ - اعداد معايير موحدة للنشر العلمي بالنسبة لكل تخصص .
- ٦ - توفير المعلومات الملائمة للبحث وذلك :
- أ - انشاء مركز قومي للمعلومات يسهل تبادل المعلومات وانتقالها .

- ب - اعداد ملخصات للأبحاث العلمية ، والرسائل الجامعية للماجستير والدكتوراه على مستوى الوطن العربي .
- ج - تأمين الاشتراك في الدوريات العربية والعالمية وتوفير الكتب الحديثة في فروع العلم المختلفة .
- د - تسهيل اشتراك الباحثين في الندوات والمؤتمرات العلمية .
- ٧ - رصد جوائز سنوية لأحسن بحث في كل فرع من فروع المعرفة .
- ٨ - اعداد دليل للدوريات العلمية على مستوى الوطن العربي .
- ٩ - انجاز كشافات سنوية للبحوث العلمية .
- ١٠ - وضع عقوبات رادعة للذين يثبت أنهم خالفوا الامانة العلمية .
- ١١ - رصد مكافآت مناسبة للأبحاث المنشورة .

٢ - ٤ - في مجال النشر :

١ - ٢ - ٤ - التحرير :

- ١ - الاهتمام بتحرير الابحاث قبل طبعها وذلك بتعيين محررين محترفين لمراجعة المادة العلمية وتصويب لغتها .
- ٢ - تحقيق التعاون في تحرير الدوريات العلمية وذلك ب :
 - أ - توسيع أسرة تحرير الدوريات لتستضيف أسماء مختلفة من المؤسسات العلمية العربية بشكل دوري .
 - ب - التعاون بين الدوريات المتشابهة لاصدار أعداد مشتركة .
 - ج - اصدار دوريات متخصصة تخصصا دقيقا تساهم فيها الجامعات والمؤسسات العلمية تحت اشراف اتحاد مجالس البحث العلمي العربية وتكون رئاسة تحريرها دورية بين المؤسسات العلمية .
 - ٢ - تخصيص قسم خاص للأبحاث المترجمة لأحدث ما نشر من أبحاث في مجالات التخصص والعمل على اصدار كتاب سنوي Year book للأبحاث العربية والاجنبية في مجالات التخصص .
- ٤ - توحيد نظام التحكيم ، والمصطلحات والفهرسة ومقاس الدوريات العملية .
- ٥ - تخصيص جائزة سنوية لأفضل مجلة تقدم أكثر الابحاث اصالة وابداعا .
- ٦ - الالتزام بضرورة كتابة خلاصة لكل بحث تنشر في مقدمته .

٢ - ٢ - ٤ - مجال الطباعة :

- ١ - العناية بأن تخرج المطبوعة خالية من الاخطاء المطبعية .
- ٢ - العناية بتجليد المطبوعة .
- ٣ - اخراج المادة العلمية بالشكل المناسب واخراج الغلاف بشكل جذاب .
- ٤ - العمل على طباعة ترقيم موحد خاص بالفهرسة والتصنيف .
- ٥ - طباعة اسم المجلة وتاريخها ورقم عددها وعدد صفحات البحث عند رأس عنوان كل بحث .

٣ - ٢ - ٤ - في مجال التسويق :

- ١ - تعيين مختصين في شؤون التسويق لضمان نجاح رواج المطبوعة .
- ٢ - تبادل الاعلانات مجاناً بين الدوريات العلمية .
- ٣ - الترويج للمطبوعات من خلال وسائل الاعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة .
- ٤ - تشجيع الاشتراكات عن طريق تخفيضها للطلبة والاساتذة .
- ٥ - عقد صلات بين الناشرين والمحريين المختصين في المؤسسات الاعلامية المختلفة ليقوموا بعمل مراجعات للأبحاث والدوريات في جرائدهم ومجلاتهم .
- ٦ - اقامة المعارض والندوات والمشاركة في المؤتمرات بهدف بيع الدوريات والمطبوعات العلمية وتبادلها .
- ٧ - اجراء دراسات وبحوث عن السوق ودراسات عن اهتمامات قراء الدوريات العلمية .

٤ - ٢ - ٤ - في مجال التوزيع :

- ١ - المطالبة بازالة القيود الرقابية والاجراءات المالية وقيود الاستيراد والتصدير على المطبوعات العلمية .
- ٢ - المطالبة بتخفيضات خاصة للمطبوعات العلمية بالنسبة لأجور الشحن والبريد .
- ٣ - البحث عن صيغة عملية لتوزيع المطبوعات العلمية على مستوى عربي ، تبدأ على سبيل المثال بالتزام كل جامعة عربية بشراء عدد محدد لا يقل عن ٢٠ نسخة من كل دورية .

* خاتمة :

استهدفت هذه الورقة تقديم رؤية نقدية لواقع النشر العلمي العربي ، وقد انطلقت من نقطة أساسية وهي اعتبار النشر العلمي عملية اتصالية كاملة أركانها الباحث والناشر والمطبوعة والقارئ والسياق الذي تتم به العملية . ومن ثم فإن نجاح النشر لا يتم الا بنجاح تكامل هذه العملية المركبة ، ولذا فقد انطلق الباحث كنقطة بدء دراسة السياق المجتمعي والعلمي السائد في الوطن العربي لفهم المناخ الملائم لعملية النشر العلمي .. ثم بعد ذلك انتقلنا للحديث عن البحث العلمي حيث تناولنا فيه الباحث والبحث معاً والمشكلات التي تواجه الباحث والبحث في الوطن العربي . وأخيراً درسنا مشكلات النشر والتي ترتبط بانتاج المطبوعة وتسويقها وتوزيعها ، ثم أردفنا ذلك ببعض الآراء والمقترحات التي تسهم في حل مشكلة البحث وتناولت هذه المقترحات مجالات البحث العلمي ومجال النشر سواء ما يتعلق منه بالتحضير أو الطباعة أو التسويق أو التوزيع .

وفي الختام تظل هذه الآراء ، مجرد حبر على ورق اذا لم يبادر المعنيون بتفحصها وأخذ ما يروونه مفيداً وعملياً في حل مشاكل النشر العلمي .

والله الموفق

الحواشي

1 — David Berlo, The Process of Communication. (New York : Holt Rinehart and Winston, 1960) .

2 — Bruce Westly and Malcolm Mclean, (A Conceptual Model for Communication Research) (Journalism Quarterly 34, 1957) P.P 31 — 38

3 — Claude E. Shannon and Warren Weaver, The Mathematical Theory of Communication. (Urbana : University of Illinois Press, 1949, Eighth Paper back printing, 1980)

٤ - صالح خليل أبو أصبع ، الاعلام والتنمية : نموذج مقترح للاتصال التنموي في الاطار العربي الافريقي . (دبي : دار البيان ، ١٩٨٥)

٥ - د. مصطفى حجازي ، «التفكير الابتكاري : ما بين حرية التعبير وتحديات المستقبل» (مجلة الفكر العربي : عدد ٢١ سنة ٣ أيار/حزيران ١٩٨١) ص ٣٨٣ .

٦ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، خطة تنفيذ التصور الشامل لنشاط المنظمة على المدى البعيد . المؤتمر العام ، الدورة السابعة . (تونس : المنظمة العربية للتربية ١٩٨٣) ص ٤١ .

٧ - د. محمد شيا ، «الدور الثقافي المطلوب للجامعة الوطنية» (مجلة الفكر العربي عدد ٢٠ سنة ٣ آذار/ نيسان ١٩٨١) ص ١٥٩

٨ - د. شكري النجار «الجامعة ووظيفتها الاجتماعية والعلمية» (مجلة الفكر العربي عدد ٢٠ سنة ٣ آذار/ نيسان ١٩٨١) ص ١٤٩ .

٩ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مصدر سبق ذكره ص ٤٣ .

١٠ - المصدر نفسه ص ٤٥

١١ - المصدر نفسه ص ٧١

١٢ - جريدة الاتحاد القطبانية بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٥ .

١٣ - ومن ضمن قرارات وتوصيات وزراء التربية والتعليم المعارف بدول الخليج ما يلي :

* تنمية القدرة على الابداع والتفكير المستقل عن طريق تشجيع روح المبادرة واتاحة الفرصة للرضا بنتائج العمل وغرس ملكة التحليل والاستنباط .

* تعزيز القيم والتوجهات الايجابية وذلك من خلال الممارسة الموضوعية للنظام التعليمي لدوره في اسناد الشهادات وتقييم الدارسين . ومن خلال المناهج والنشاطات وسلوك المسؤولين بحيث تكون هذه القيم والتوجهات محور الكتاب . وممارستها منطلق النشاط والسلوك ، وضمان غرسها واحترامها هدف المنهج .

* ربط التعليم بالعمل ، والمؤسسات التعليمية بمؤسسات الانتاج ليكون العمل امتدادا للتعليم .

* ربط التعليم الثانوي والعالي بمتطلبات التنمية وذلك عن طريق تنوع المسارات في هاتين المرحلتين حسب حاجة المجتمع الفعلية وقصر الحوافز والمكافآت على التخصصات التي تثبت الحاجة اليها .

* توفير القاعدة الضرورية للبحث العلمي والتعامل مع التكنولوجيا وذلك بالتركيز على التمكن من اللغة الأم والعلوم والرياضيات واللغات الأجنبية في المراحل المناسبة وتشجيع البحث العلمي المرتبط بالمجتمع في التعليم العالي .

* الالتزام بتعريب التعليم العالي والجامعي بكل فروعه وتخصصاته .

* ملاءمة التعليم العالي لاحتياجات المجتمع ومشكلاته المتميزة .

* مساهمة التعليم العالي في توفير القادات القادرة التي تحتاجها المنطقة بشكل خاص .

* توجه البحث العلمي لمشكلات المنطقة وامكانياتها المحتملة بعيدا عن الاغراق في استيراد التكنولوجيا والتقليد في طريق البحث وانشاء المؤسسات المتماثلة .

* ايجاد قنوات مرنة وعملية للتنسيق والتكامل بين القائم من المؤسسات وما تتطلب خطة التكامل ايجاده .

* ربط سياسات الابتعاث الجامعي باحتياجات المنطقة ومخططات التكامل بين مؤسساتها في التعليم العالي والبحث العلمي .

المصدر : جريدة السياسة (الكويتية) ١٤ / ٩ / ١٩٨٥ .

١٤ - من ضمن ما قدمه وزراء الثقافة العرب في مؤتمراتهم ما يخص محوري الانتاج والنشر الثقافي المتمثل بما يلي :

- توفير المناخ الملائم للتفكير والابداع ، وحماية المبدع والمفكر من الوان القهر والاكراه التي من شأنها ان تؤثر في مستوى نتاجه وتعطل ملكات الابداع فيه ، وتدفعه الى قطيعة المجتمع أو التفكير في هجره .

- تقديم الرعاية للمبدعين والمفكرين بمختلف الوسائل .

- ترجمة الاعمال الثقافية الاجنبية ترجمة آمنة ، وبلغة سليمة وعدم السماح بنشر ما لايتوافر فيه هاتان الصفتان .

في نشر الانتاج الثقافي :

١ - التعاون المشترك بين الدول والقطاع الخاص على نشر الانتاج الثقافي وجعله ميسورا لكل مواطنيها .

٢ - اقامة نظام قادر ومتكامل للمكتبات ودور الوثائق ومراكز التوثيق بكل أنواعها على أن يشمل هذا النظام المكتبة الوطنية ، والمكتبات العامة ، والمكتبات المدرسية والجامعية ، والمكتبات المتخصصة ، ومراكز التوثيق العلمي والتربوي والتاريخي والاعلامي وغيرها .

٣ - توفير دور الطباعة والنشر وشبكات توزيع الكتب وانشاء المؤسسات العربية المشتركة لتوزيع الانتاج الثقافي ، والحرص على تكوين الطابعين تقنيا ولغويا .

المصدر : وقائع المؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي (المجلة العربية للثقافة عدد / ٥ مجلد / ٢ سنة ١٩٨٢) ص من ١٨٦ - ٢٨٨

١٥ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - مصدر سبق ذكره - ص من ١٧٨ - ١٧٩ .

١٦ - د. محمد عبد العليم مرسى ، التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي . (الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج ١٩٨٥) ص ٨١

١٧ - المصدر نفسه ص ١٦٧ .

١٨ - جاك ميلاوز ، آفاق الاتصال ومنافذه ، ترجمة د. حشمت قاسم (القاهرة / المركز العربي للصحافة ١٩٧٩) ص ٢٢ .

١٩ - عبد القادر بالشيخ «البحث العلمي في مجال الاذاعة والتلفزة في الوطن العربي (١)» (المجلة التونسية لعلوم الاتصال عدد ٢ يوليو / ديسمبر ١٩٨٢) ص ١٢ .

٢١ - انظر في ذلك ما كتبه د. محمد عبد العليم مرسى حول عدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية وعدم اهتمام جهات التنفيذ بما يجري في الجامعات ومراكز البحوث من تجارب وبحوث . د. محمد عبد العليم مرسى «معوقات البحث العلمي في الوطن العربي» (رسالة الخليج العربي عدد ١٢ ، سنة ٤ ، عام ١٩٨٤) ص من

٦١ - ٦٤ .

٢٢ - د. حامد عمار «حول التعليم العالي العربي والتنمية» (المستقبل العربي عدد (٤) يونيه ١٩٨٢) ص من

١١٩ - ١٢٨. مقتبس عن محمد عبدالعليم مرسي في كتابه التعليم العالي ومسؤوليته في تنمية الخليج (سبق ذكره).

٢٢ - من ضمن توصيات الندوة الفكرية الاولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية المنعقدة في البحرين ٧ يناير ١٩٨٢ نجد التوصيات الهامة التالية :

٤ - أولا : تقويم هيكل الجامعات وأهدافها ، ووظائفها بما يمكنها من تأدية هذا الدور المهم في بناء الانسان والوفاء بمتطلبات التنمية .

ثانيا : توثيق العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج والمساهمة في تطوير هذه المؤسسات .

ثالثا : تطوير برامج الجامعات ومناهجها واستحداث البرامج الدراسية الجديدة التي تتطلبها خطط التنمية .

رابعا : التأكيد على قيام الجامعات بأجراء البحوث العلمية وبخاصة التطبيقية منها بما يلبي احتياجات المؤسسات الانتاجية .

خامسا : التعاون بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية عن طريق تبادل الخبراء الاخصائيين بين الجهتين بما يحقق المشاركة الفعالة في مجالات التدريس والبحث والاستشارة .

سادسا : ان تؤسس في الجامعات هيئات استشارية في مختلف المجالات العلمية وأن تكون هذه الهيئات الاستشارية بديلة عن الشركة الاستشارية الاجنبية .

سابعا : وضع استراتيجية شاملة بعيدة المدى للبحث العلمي على المستويات القطرية والخليجية والعربية مع زيادة التخصصات المالية اللازمة بما يتفق والدور الكبير الذي يؤديه في التنمية والتقدم .

ثامنا : وضع سياسات واضحة لتطوير مؤسسات ومراكز البحث العلمي داخل الجامعات وخارجها ، والتأكيد على دور مراكز البحوث والتطوير في المؤسسات الانتاجية .

تاسعا : التنسيق بين مؤسسات ومراكز البحث العلمي على المستوى القطري والخليجي والعربي والافادة من المؤسسات المشابهة على المستوى الدولي .

عاشرا : الاهتمام بالدراسات العليا وتطويرها وذلك بالتركيز في البحوث العلمية على الموضوعات والمشكلات المرتبطة باحتياجات المنطقة .

المصدر : وقائع الندوة الفكرية الاولى لرؤساء الجامعات الخليجية بالبحرين ٩ - ١٢ ربيع الاول ١٤٠٢ هـ الموافق ٤ - ٧ يناير ١٩٨٣م (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج ١٩٨٢) ص من ٣٧٥ - ٣٧٧ ، مقتبسة عن محمد عبدالعليم مرسي : التعليم العالي ومسؤولياته (مصدر سبق ذكره) .

٢٤ - جريدة السياسة (الكويتية) بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٥ .

٢٥ - جريدة الانباء (الكويتية) بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨٥ .

٢٦ - جريدة الخليج (الشارقة) بتاريخ ٣/٥/١٩٨٤ .

٢٧ - جريدة السياسة (الكويتية) بتاريخ ٣٠/٤/١٩٨٤ .

٢٨ - جريدة الرياض (السعودية) بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٥ .

٢٩ - روزاليوسف - مج - ٦٠ / عدد رقم ٢٩٦٩ يناير ١٩٨٥ .

٣٠ - جريدة الخليج - مصدر سبق ذكره .

٣١ - جريدة الوطن (الكويتية) بتاريخ ٥ يوليو ١٩٨٥ .

٣٢ - د.فؤاد زكريا ، التفكير العلمي (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٧٨) ص ٢٨٩ .

٣٣ - جريدة الخليج بتاريخ ٢٥ ابريل ١٩٨٣ .

٣٤ - انظر على سبيل المثال :

أ - د. محيي الدين عبدالحليم ، الدراسات التلفزيونية والشباب الجامعي : دراسة ميدانية (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٤) .

ب - د.عبدالرحمن عيسوي ، الآثار النفسية والاجتماعية للتلفزيون العربي . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) .

ج - عبدالرحمن يوسف الدرويش ورفاقه ، دور وأثر النشرات والبرامج الاخبارية في تزويد المستمعين والمشاهدين بالمعلومات والاحداث (قطر : وزارة الاعلام ، ١٩٨٤) .

- ٣٦ - جاك ميدوز ، أفاق الاتصال ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا . ترجمة د. حشمت قاسم (القاهرة : المركز العربي للصحافة ، ١٩٧٩) ص ٥٠ .
- ٣٧ - أنظر على سبيل المثال :
- ١ - ندوة الكتاب العربي بتونس - ٣١ مارس الى ٢ ابريل ١٩٧٥ . (تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٥)
- ب - ندوة تسويق الكتاب وتوزيعه في بلدان المغرب العربي الكبير - ملف خاص (مجلة المكتبة العربية ، عدد ١٢ / ١٣ - آذار / نيسان ١٩٨٥)
- ٣٨ - أنظر بخصوص الاخطاء المطبعية :
- محمود الاخرس «الكتاب العربي : مشاكل وحلول» (المكتبة العربية عدد ٢ - ١٩٨٢) ص من ٢٣ - ٢٤ .
- ٣٩ - أنظر المصدر نفسه - ص ١٢ .
- ٤٠ - محمد أحمد جرناز ، «التقييم الدولي الموحد للكتب (تدمك ISBN) (عالم المعلومات عدد ١ مجلد ١ / ١٩٨٣) ص من ٢٦ - ٣٦ .
- ٤١ - أنظر بولين أثرتون «مركز المعلومات تنظيمها وادارتها وخدماتها» ترجمة د. حشمت قاسم (القاهرة : مكتبة غريب) ص من ٢٧٧ - ٢٧٣ .
- ٤٢ - د. محمد عبد العليم مرسي ، التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج (مصدر سبق ذكره) .
- ٤٣ - أنظر وقائع المؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية (مصدر سبق ذكره) ص ١٨٨ .

المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية :

أ - الكتب

- ١ - أبو أصيب ، د. صالح. الاعلام والتنمية : نموذج مقترح للاتصال التنموي في الاطار العربي الافريقي . (دبي : دار البيان ، ١٩٨٥)
- ٢ - أثرتون ، بولين . مراكز المعلومات تنظيمها وادارتها وخدماتها ، ترجمة د. حشمت قاسم (القاهرة : مكتبة غريب) .
- ٣ - الاخرس ، محمود . «الكتاب العربي مشاكل وحلول» (المكتبة العربية . عدد ٢ / ١٩٨٢)
- ٤ - بالشيوخ ، عبدالقادر . «البحث العلمي في مجال الاذاعة والتلفزة في الوطن العربي (١)» «المجلة التونسية لعلوم الاتصال : عدد ٢ ، يوليو/ديسمبر ١٩٨٢» ص من ٥ - ١٥ .
- ٥ - جرنان ، محمد أحمد . «التقييم الدولي الموحد للكتب (تدمك ISBN) (عالم المعلومات : عدد ١ مجلد ١ / ١٩٨٣) ص من ٢٦ - ٣٦ .
- ٦ - حجازي ، د. مصطفى . «التفكير الابتكاري : ما بين حرية التعبير وتحديات المستقبل» (مجلة الفكر العربي : عدد ٢١ سنة ٣ ، أيار/ حزيران ١٩٨١) ص من ٣٦٥ - ٣٨٤ .
- ٧ - الدرويش ، عبدالرحمن يوسف ورفاقه . دور واثر النشرات والبرامج الاخبارية في تزويد المستمعين والمشاهدين بالمعلومات والاحداث . (قطر : وزارة الاعلام ، ١٩٨٤) .
- ٨ - زكريا ، د. فؤاد ، التفكير العلمي . (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٨) .
- ٩ - شيا ، د. محمد «الدور الثقافي المطلوب للجامعة الوطنية» (مجلة الفكر العربي عدد ٢٠ ، سنة ٣ ، آذار/ نيسان ١٩٨١) ص من ١٥١ - ١٦١ .
- ١٠ - عبدالحليم ، د. محيي الدين . الدراما التلفزيونية والشباب الجامعي : دراسة ميدانية (القاهرة/ دار الفكر العربي ، ١٩٨٤)
- ١١ - عمار ، د. حامد . «حول التعليم العالي العربي والتنمية» (المستقبل العربي عدد ٤ ، يونيه ١٩٨٢) ص من ١١٩ - ١٢٨ . مقتبس عن محمد عبدالعليم مرسى . التعليم العالي ومسؤوليته في تنمية الخليج (الرياض : مكتبة مكتب التربية العربي لدول الخليج ١٩٨٥) .
- ١٢ - عيسوي ، د. عبدالرحمن . الآثار النفسية والاجتماعية للتلفزيون العربي . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) .
- ١٣ - مرسى ، د. محمد عبدالعليم . «معوقات البحث العلمي في الوطن العربي» (رسالة الخليج العربي عدد ١٢ ، سنة ٤ ، عام ١٩٨٤) ص من ٢٧ - ٦٩ .
- ١٤ - مرسى ، د. محمد عبدالعليم . «التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي» (الرياض : مكتبة مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٩٨٥) .
- ١٥ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . خطة تنفيذ التصور الشامل لنشاط المنظمة على المدى البعيد . المؤتمر العام ، الدورة السابعة (تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٣)
- ١٦ - ميدوز ، د. جاك آفاق الاتصال ومنافذه . ترجمة د. حشمت قاسم . (القاهرة : المركز العربي للصحافة ، ١٩٧٩) .

- ١٧ - النجار ، د.شكري . «الجامعة ووظيفتها الاجتماعية والعلمية» (مجلة الفكر العربي : عدد ٢٠، سنة ٢ ، آذار/ نيسان ١٩٨١) ص من ١٤٦ - ١٥٠ .
- ١٨ - ندوة تسويق الكتاب وتوزيعه في بلدان المغرب العربي الكبير - ملف خاص . (مجلة المكتبة العربية : عدد ١٢-١٣ - آذار/ نيسان ١٩٨٥) ص من ٣٧ - ٤٥ .
- ١٩ - ندوة الكتاب العربي بتونس - ٣١ مارس الى ٢ ابريل ١٩٧٥ . (تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٥) .
- ٢٠ - وقائع المؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي . (المجلة العربية للثقافة عدد ٥ / مجلد ٣، سنة ١٩٨٢) ص من ١٦٩ - ١٨٩ .

ب - الصحف

- ١ - الانباء (جريدة) الكويت : ١٩٨٥ / ٣ / ٢٣
- ٢ - الخليج (جريدة) الشارقة : ١٩٨٣ / ٤ / ٢٥ .
- ٣ - الخليج (جريدة) الشارقة : ١٩٨٤ / ٥ / ٣ .
- ٤ - روزاليوسف (مجلة) القاهرة : عدد رقم ٢٩٦٩ مج ٦٠ يناير ١٩٨٥
- ٥ - الرياض (جريدة) الرياض : ١٩٨٥ / ٢ / ٢١
- ٦ - السياسة (جريدة) الكويت : ١٩٨٤ / ٤ / ٣٠
- ٧ - السياسة (جريدة) الكويت : ١٩٨٥ / ٣ / ٢٠
- ٨ - الوطن (جريدة) الكويت : ١٩٨٥ / ٧ / ٥

ثانيا : باللغة الانجليزية :

- 1 — Berlo, David, The Process of Communication. (New York : Holt, Rinehart and Winston, 1960).
- 2 — Westly, Bruce and Malcolm Mclean, (Aconceptual Model for Communication Research) (Journalism Quarterly 34, 1957) p.p13 — 38
- 3 — Shannon, Claude E. and Warren Eeaver, The Mathematical Theory of Communication. (Urbana : University of Illions Press, 1649, Eighth Paperback printing, 1980)
- 4 — Unesco, Statistical Yearbook 1980 . (Paris : .Unesco 1980)
- 5 — Unesco, Statistical Yearbook 1984. (Paris : Unesco 1984)
- 6 — Time (Magazine) July, 8, 1985.